(أ) العمل على تعيين رؤساء بلديات عرب في الضفة والقطاع محل الذين اقيلوا من مناصبهم لرفضهم التعاون مع الادارة المدنية في آذار (مارس) ١٩٨٢. وقد اثمرت الجهود الاسرائيلية هذه، قبول الغرفة التجارية في نابلس، برئاسة ظافر المصري، تولي مهام مجلس بلدية نابلس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥. وكان من المفترض ان تتبع هذه الخطوة خطوات اخرى؛ الا ان اغتيال ظافر المصري، في آذار (مارس) ١٩٨٦، ادى الى تأجيل اسرائيل لتعيين رؤساء بلديات آخرين، الى أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، حيث تم تعيين ثلاثة رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية، لبلديات الخليل ورام الله والبيرة[٩٤]، وتعيين حمزة التركمان رئيساً لبلدية مدينة غزة[٩٥].

(ب) البدء في اتخاذ بعض الاجراءات من اجل تطبيق الحكم الاداري الذاتي في قطاع غزة، حيث امكانات النجاح فيه اكثر من الضفة الغربية[٩٦]. فمنذ أواخر شباط (فبراير) ١٩٨٦، افتتحت دورات «تعليمية» لبعض موظفي الدوائر المدنية في القطاع، لتدريسهم الادارة، وكيفية ممارستها. وقد فسّرت المصادر الاسرائيلية هذه الخطوة، في حينها، بأنها احدى الخطوات التي تمت دراستها من اجل تطبيق الحكم الذاتي في القطاع «اولاً»[٩٧]. ومنذ ذلك الحين، كثر التحدث حول امكان رجوع الادارة المصرية الى قطاع غزة (على اساس قيام سطلة اسرائيلية ـ مصرية مشتركة)، كخطوة اولى في الحل الشامل للمشكلة الفلسطينية. وأجريت مشاورات مكثفة بهذا الخصوص بين الحاج رشاد الشوا (رئيس بلدية غزة السابق)، وبين مسؤولين اميركيين واسرائيليين ومصريين[٩٨].

الثاني، التحدث حول خطط «تطوير وتحسين» نوعية الحياة في الضفة والقطاع، وذلك كغطاء وستار لتمرير مشروع الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد. وقد كثر التطرق الى هذه الخطط بعد توقف التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (شباط ـ فبراير ١٩٨٦)، ومن ذلك، المشروع الذي طرحه شمعون بيرس، رئيس الوزراء الاسرائيلي، والذي عرف بمشروع «مارشال للشرق الاوسط»، ودعي فيه الى برامج «تنمية للضفة والقطاع»[٩٩]، كجزء من «سياسة تهدئة» تسمح بتمرير المشروع الاسرائيلي للحكم الاداري الذاتي.

وعلى الرغم من ان المفهوم الرسمي الاسرائيلي لهذا الجانب لم يوضح بالتفصيل، الا ان عدداً من المعلقين الاسرائيليين، الثقاة، قدم اقتراحات تتعلق بالمشاريع والتدابير التي يتعين وضعها لاعطاء هذا الجانب معنى «ما». وتضمنت هذه الاقتراحات صيغ مختلفة لانشاء نظام مصرفي فعال في الضفة والقطاع، وسياسة لتصنيف الاراضي واستيطانها اقل اضراراً بالمواطنين الفلسطينيين، وتشجيع الاستثمار الخارجي الخاص، وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بالسلطة المحلية والادارة[١٠٠].

ان السعي الاسرائيلي لفرض الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد على مواطني الضفة والقطاع، يعتبر «نقلة نوعية» في اساليب عملية احتوائهم، وربما قاد الى نتائج اكثر سلبية عليهم من نتائج الاساليب السابقة. وتتضح خطورة هذا المسعى الاسرائيلي من الملاحظات الآتية:

١ ـ ان فرض نظام الحكم الاداري الذاتي، من جانب واحد، لا يتطلب، بالضرورة، موافقة مواطني الضفة والقطاع، او موافقة ممثليهم المحليين. ومن ثم، فهو قد يكون خطوة اسرائيلية نهائية لاستمرار التحكم غير المباشر فيهم.

٢ ـ ان افكار هذا النظام تتجاوز الافكار والممارسات التي شغلت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في سعيها الى احتواء مواطني الضفة والقطاع، حتى حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣؛ حيث كان السعي، آنذاك، الى تطوير المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، تشترك في التفاوض على